٦ - الدروس المستفادة من حرب يونيو

عندما توقفت نيران حرب يونيو ١٩٦٧ ، وانتهت الجولة العربية الإسرائيلية الثالثة ، كانت إسرائيل قد حققت مكاسب كبيرة فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية ، بينما خسر العرب خسائر جسيمة فى كل المجالات .

ففي الجانب الإسرائيلى ، أصبح الاحتلال الإسرائيلى لسيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة هو الورقة التى تساوم بها إسرائيل لفرض السلام بالقوة على العرب بمعاونة وتأييد الولايات المتحدة . وما زال العرب ، رغم مضى إثنين وعشرين عاماً على هذه الحرب ، يعيشون تحت ضغط بعض نتائجها ، ولعل أخطرها هو تأثيرها على القضية الفلسطينية بعد أن دام الاحتلال الإسرائيلى للجزء الباقى من فلسطين - الضفة الغربية وقطاع غزة - إثنين وعشرين عاماً .

واليوم - ونحن فى عام ١٩٨٩ - ما زالت الجهود السياسية تبذل مع الولايات المتحدة وإسرائيل كى تقبل إسرائيل الاشتراك فى مؤتمر دولى للسلام لحل القضية الفلسطينية .

ومن الناحية العسكرية ، أصبحت إسرائيل نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ فى الوضع العسكرى الاستراتيجى الأقوى ، وشعرت بتفوقها العسكرى على الدول العربية الأمر الذى يتيح لها استمرار فرض الأمر الواقع حتى يتحقق هدفها السياسى من تلك الحرب . فإن أوضاع قواتها على الخطوط الجديدة ، وهى قناة السويس جنوبا ونهر الأردن شرقاً والمرتفعات السورية شمالاً ، تعطيها ميزات عسكرية كبيرة لتنفيذ استراتيجية دفاعية قوية

بأقل القوات وتضع فى نفس الوقت صعوبات كبيرة أمام أى هجوم عربى لاسترداد الأرض . ومن جهة أخرى فإن أوضاع قواتها على الخطوط الجديدة يعطيها فرصة الهجوم على الدول العربية المجاورة من أوضاع أفضل .

ومن الناحية الاقتصادية ، فقد انتعش الاقتصاد الإسرائيلى ، بعد أن كان يعانى من الانكماش والتدهور قبل الحرب . ولعلنا نتذكر ما قاله « آوبيه بن العازر » نائب رئيس الكنيست عندما ألقى خطابا فى العاشر من مايو ١٩٦٧ أمام الكنيست جاء فيه : « ستحيى إسرائيل مناسبة ذكرى قيام دولة إسرائيل ، وهناك ٢٥٠ ألف مواطن إسرائيلى اضطروا إلى النزوح عن الوطن بسبب عدم توافر العمل أمامهم ، ولأن الحياة لم تعد تطاق فى بلد يعيشون فيه بلا مورد أو دخل » . تلك كانت الحالة الاقتصادية فى إسرائيل قبل حرب يونيو ، وتغيرت هذه الحالة تماما بعد الحرب على أثر انتعاش الاقتصاد الإسرائيلى .

ومن الناحية المعنوية ، فقد اطمأنت إسرائيل إلى قوتها العسكرية ، وآمنت أن جيشها هو الجيش الذى لا يمكن هزيمته ، وتملك قادتها الصلف والثقة بالنفس إلى حد الغرور .

□ □ □

وفى الجانب العربى ، فقد حلت بهم كارثة بعد أن فقدوا مزيدا من الأرض ، وأصبحوا فى حاجة إلى سنوات طويلة لإعادة بناء قواتهم المسلحة ، واستعادة قدراتهم السياسية ، حتى يتمكنوا من تحرير أراضيهم فى عالم ينظر إليهم نظرة إشفاق فى ظل الهزيمة والتمزق والمهانة .

والحقيقة أن العرب رفضوا الهزيمة ، ولم يرضخوا سياسياً لإسرائيل . وأصبح هناك اقتناع بأن الأرض التى أخذتها إسرائيل بالقوة لا يمكن استردادها بغير القوة ، تأكيداً لاستمرار الصراع العسكرى حتى تتحرر الأرض ويعود الحق لأصحابه . وجاءت السياسة العربية واضحة فى قرارات مؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٧ فى الخرطوم « لا مفاوضات – لا صلح – لا اعتراف بإسرائيل » ، وبدأت مصر وسوريا والأردن فى العمل لإعادة بناء قواتها المسلحة حتى تتبين إسرائيل أن عليها أن تدفع الثمن غاليا لاستمرارها فى احتلال الأرض العربية .

وعلى المستوى الدولى ، كانت نتيجة حرب يونيو نصراً سياسياً للولايات المتحدة

فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ، وهزيمة للسياسة السوفيتية ، فى تلك الفترة من الصراع الدائم بين القوتين العظميين . وبدأت كل منهما تضع لنفسها سياسة استراتيجية لمواجهة الموقف الجديد فى الشرق الأوسط . فقد شهدت هذه المنطقة صراعاً حاداً بين القوتين العظميين خلال الخمسينات وأوائل الستينات ، كان من نتيجته تقليص نفوذ الدول الغربية وازدياد نفوذ الدول الشرقية ، وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ لتصفية الحساب مع الرئيس عبد الناصر بعد أن أصبح بطلاً قومياً ورمزاً لتحدى النفوذ الغربى .

وأصبحت مصر وسوريا والأردن ، نتيجة لهذه الحرب ، تحت ضغط الولايات المتحدة التى تقف بصلابة فى جانب إسرائيل تدعمها سياسيا وتقدم لها المعونات العسكرية حتى يظل لها التفوق العسكرى الدائم على الدول العربية مجتمعة ، وبالتالى تضمن لها فرض الأمر الواقع على الدول العربية .

وهذا أيضاً يحقق على المدى الطويل أهداف الولايات المتحدة بعد أن أصبح لها اليد العليا لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها للسيطرة على المنطقة وإبعاد النفوذ السوفيتى عنها .

□ □ □

وفى مصر ، لا بد من التعمق فى معرفة أسباب الهزيمة للخروج منها بالدروس المستفادة ، بعد أن فقدنا – نتيجة لهذه الحرب – سيناء وقطاع غزة ، واستشهد لنا ٩٨٠٠ (تسعة آلاف وثمانمائة) رجل بين شهيد ومفقود ، وخسرنا الجزء الأكبر من أسلحة ومعدات القوات المسلحة ، وتحمل الاقتصاد المصرى عبئاً جسيما تطلب تضحيات من الشعب أثقلت كاهله .

- فقد كانت خسائرنا فى الأفراد ١٧٪ من أفراد القوات البرية ، ٤٪ من قوة الطيارين .
- أما خسائرنا فى معدات القوات الجوية والدفاع الجوى والقوات البرية فقد كانت ٨٥٪ منها .
- وعن خسائر القوات الجوية بالتفصيل ، فقد كانت ٨٥٪ من المقاتلات القاذفة والمقاتلات ، وكانت ١٠٠٪ من القاذفات الخفيفة والقاذفات الثقيلة .

ولا شك أن حجم هذه الخسائر فى الأفراد والمعدات والطائرات يبين ضخامتها .

وبنظرة موضوعية لما حدث - في مصر - خلال هذه الحرب، نجد أن الهزيمة التي لحقت بنا كانت المحصلة الطبيعية لأخطاء سياسية وأخرى عسكرية، تراكمت منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والآثار التي نتجت عن انفصال سوريا ومصر عام ١٩٦١، وحرب اليمن عام ١٩٦٢ التي استمرت القوات المصرية تقاتل هناك خمسة أعوام، وعدم وجود تنظيم لشئون الدفاع عن الدولة، والخلل في أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة.

الاستراتيجية العليا للدولة :

لقد تم تصعيد الموقف السياسي والعسكري بين الدول العربية وإسرائيل خلال عام ١٩٦٧، دون أن تضع الدول العربية في اعتبارها صراع القوى الكبرى في الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة. وكان طبيعيا أن تعمل الولايات المتحدة تؤيدها دول غرب أوروبا للحد من تأثير القومية العربية في الوطن العربي، ورفض أي وحدة عربية، والعمل على انحسار نفوذ مصر داخل حدودها فقط، وتحطيم نظام حكم الرئيس عبد الناصر الذي كان يلعب الدور الرئيسي في أحداث المنطقة بطريقة واضحة ومؤثرة اعتبرتها الولايات المتحدة والدول الأوربية ضد مصالحها.

وفي إطار صراع القوتين العظميين والصراع العربي الإسرائيلي، تصاعد الموقف السياسي بين سوريا ومصر والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في مايو ١٩٦٧ دون أن تحسب نتائجه، ولم يكن في الوقت المناسب. فإن إسرائيل - بتحركات سياسية مخططة بعناية بالتنسيق مع الولايات المتحدة - فرضت علينا - في مصر - توقيت المعركة ونحن غير مستعدين لها.

ولعل أبرز الأخطاء التي حدثت في حرب يونيو، كان عدم وجود استراتيجية عليا للدولة، تحدد الهدف السياسي المطلوب تحقيقه، وعمل التوازن والتنسيق بين الهدف السياسي وقدرات الدولة على تنفيذه سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا.

لقد صدرت قرارات سياسية ثلاثة، وهي حشد القوات في سيناء ثم سحب قوات الطوارىء الدولية ثم إغلاق مضايق تيران (مدخل خليج العقبة) أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية، دون تنسيق مسبق مع القيادة العامة للقوات المسلحة، برغم أن الرئيس

عبد الناصر قدّر خلال مايو ١٩٦٧ – قبل إغلاق المضايق – أن إغلاقها يجعل نشوب الحرب مؤكداً ١٠٠٪ . ومن متابعة وتحليل أحداث مايو ويونيو ١٩٦٧ نجد أن القيادة السياسية فى مصر ، حاولت القيام بمغامرة سياسية تدعمها مظاهرة عسكرية لتحقيق مكاسب سياسية ، فتحولت إلى حرب حقيقية لم تكن مصر على استعداد لخوضها . وإظهار القوة العسكرية أو التلويح باستخدامها عمل معروف ، ولكن يجب أن يكون العمل العسكرى مخططاً وقادراً على تنفيذ القرار السياسى ، فالحرب هى امتداد للسياسة بالنيران . والحقيقة أنه تم استدراج القيادة السياسية فى مصر للدخول فى حرب ضد إسرائيل التى استعدت لخوضها منذ وقت طويل .

ومن المعروف أن تحديد الهدف السياسى للدولة – قبل زج القوات المسلحة فى الحرب – هو أمر حتمى حتى يمكن تحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى الذى تعمل القوات المسلحة على تحقيقه . ولا شك أن المقدرة العسكرية للدولة هى العامل الرئيسى الذى يحكم القرار السياسى بالحرب ، بالاضافة للعوامل السياسية والاقتصادية وإعداد الدولة والشعب للحرب . ولقد كان تقدير استعداد القوات المسلحة للحرب، فى ذلك الوقت – لتنفيذ إغلاق مضيق العقبة – تقديراً خاطئاً ، وبالتالى فإن القرار السياسى بزج القوات المسلحة فى الحرب كان قراراً متسرعاً وخاطئاً حيث لم تحسب نتائجه السياسية والعسكرية حساباً صحيحا . وهل هناك أسوأ من التقدير الذى قدمه وزير الحربية شمس بدران أمام المحكمة التى عقدت لمحاكمته عندما قال « كان الرأى أن جيشنا جاهز للقيام بالعمليات ضد إسرائيل .. وأن دخول إسرائيل أى عملية معناها عملية انتحارية لأنها قطعاً ستهزم فى هذه العملية » .

والرأى عندى أنه لم يكن لنا استراتيجية عليا للدولة عندما نشبت الازمة فى مايو ١٩٦٧ ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود « تنظيم لشئون الدفاع عن الدولة » . فشئون الدفاع عن الدولة – أى دولة – لا يمكن أن توكل إلى شخص واحد ، لأن إعداد الدولة للحرب يعنى إعداداً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وإعداد الشعب للحرب . ومن الناحية العسكرية يجب إعداد القوات المسلحة بحيث تكون مستعدة بخططها ومستوى كفاءتها القتالية وتجهيز مسرح العمليات . كل ذلك يحتاج لدراسات من الأجهزة المتخصصة وقرارات متعددة لا يمكن أن تترك لشخص واحد . وكل دولة شرقية أو غربية لها نظامها الخاص ، إلا أنها تتفق كلها فى وجود جهاز مسئول عن هذا العمل .

وفى مصر ، كان لدينا « مجلس الدفاع الوطنى » يختص بشئون الدفاع عن الدولة ، إلا أنه لم يعقد إطلاقاً خلال أزمة مايو أو أثناء حرب يونيو لاتخاذ القرارات السياسية والعسكرية المناسبة – فى ضوء دراسات الأجهزة المتخصصة – ووضع البدائل لمواجهة الموقف . إن عدم انعقاد « مجلس الدفاع الوطنى » فى ذلك الوقت ترتب عليه عدم وضع استراتيجية سياسية أو استراتيجية عسكرية لمواجهة المواقف السياسية والعسكرية وتطوراتها . وأصبحت السياسة من الناحية العملية يقررها ويديرها رئيس الدولة وحده فقط – الرئيس عبد الناصر ، كما أن الاستراتيجية العسكرية يقررها ويديرها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وحده فقط – المشير عامر ، وهذا كان يشكل خطورة على شئون الدفاع عن الدولة .

وبرغم ان مجلس الدفاع الوطنى لم يعقد خلال الأزمة والحرب ، فقد كان من الضرورى – سواء عقد مجلس الدفاع الوطنى أو لم يعقد – عقد مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أزمة مايو ، وهل هناك أخطر من قرارات سياسية يترتب عليها نشوب الحرب ؟ كما أن مجلس الوزراء كان يجب أن يكون فى حالة انعقاد دائم لمتابعة سير الحرب واتخاذ القرارات السياسية المناسبة خلال هذه الحرب . ومن المؤكد أن عقد مجلس الدفاع الوطنى أو مجلس الوزراء أو كليهما ، كان يمكن أن يجنب مصر القرارات السياسية الخاطئة التى اتخذت ، كما كان يمكن أن يجنب مصر القرار الاستراتيجى الذى اتخذ خلال الحرب بإخلاء سيناء والانسحاب العام منها .

وإنى أرى أن الدرس الأول المستفاد من حرب يونيو ١٩٦٧ ، هو ضرورة وضع استراتيجية عليا للدولة ، ينبع منها استراتيجية سياسية وأخرى عسكرية وثالثة اقتصادية ورابعة اجتماعية تكمل بعضها بعضاً على أسس علمية صحيحة ، بحيث تؤدى هذه الاستراتيجية العليا إلى تحقيق الأهداف القومية خلال فترة زمنية محددة .

ونظراً للأهمية القصوى لموضوعات الدفاع عن الدولة والمسائل المتعلقة باعداد الدولة للحرب ، فقد أصبح من الضرورى – على ضوء خبرة هذه الحرب أن توكل إلى مجلس الدفاع الوطنى طبقاً للدستور والقانون ، وهو المجلس الذى يلزم انعقاده فى حالة الأزمات التى تواجه الدولة ، كما يلزم انعقاده بصفة دائمة عند إعلان التعبئة أو قيام الحرب .

القيادة والسيطرة على القوات المسلحة :

والدرس الثانى المستفاد من حرب يونيو هو الخلل الذى كان موجوداً فى أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة فى ذلك الوقت ، وكان أحد الأسباب الرئيسية للهزيمة .

لقد تطور نظام القيادة والسيطرة على القوات المسلحة تدريجيا - منذ تعيين الرائد عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة مع ترقيته لرتبة اللواء اعتباراً من ١٨ يونيو ١٩٥٣ حتى انفرد المشير عامر بها ، وأعطى له لقب « نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » ، وأصبحت القوات المسلحة خارج الاطار الطبيعى للأجهزة التنفيذية بالدولة . ومع عدم وجود « مجلس الدفاع القومى » أو أى جهاز مسئول عن التخطيط لشئون الدفاع عن الدولة ، أصبح العمل كله مركزاً فى يد فرد واحد - المشير عامر - وانتهى هذا الوضع إلى عدم وجود استراتيجية عسكرية للدولة ، وأصبح رئيس الجمهورية بعيداً عن القوات المسلحة برغم أنه القائد الأعلى لها .

تلك كانت السمة الأولى لأسلوب القيادة والسيطرة . أما السمة الثانية فقد كانت توزيع المسئوليات بين جهتين غير متكافئتين هما : هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، ومكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة « للشئون العامة » الذى تحول قبل حرب يونيو إلى « وزارة الحربية » على غير أساس علمى ودون الاستناد إلى أى تجربة سابقة سواء كانت فى الدول الغربية أو الشرقية .

لقد كان تعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة يهدف إلى تأمين الثورة فى مراحلها الأولى ، حتى جاءت حرب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . ونتيجة لهذه الحرب ، ثبت أن الناحية السياسية شكلت نصراً كبيراً حجب القصور العسكرى وغطى على أسبابه . وقد استغلت القوات المسلحة هذا الموقف - النصر السياسى برغم القصور العسكرى - لصالحها أسوأ استغلال ، وتفشت فيها روح اللامبالاة وعدم تقدير المسئولية ، وخُيِّل للكثيرين أن النصر يمكن أن يكون سهل المنال بأساليب أخرى غير الصراع المسلح .

وهكذا بدأت تهمل مسئولياتها الأساسية وهى التدريب والاعداد للحرب والانضباط

العسكرى ، وانزلقت نحو اهتمامات جانبية حتى حدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى شملت الناحيتين السياسية والعسكرية معاً على نطاق أوسع .

أما وزارة الحربية التى تولاها العقيد شمس بدران الذى كان يعمل مدير مكتب المشير عامر للشئون العامة ، فإنها لم تعط الاهتمام الواجب لاعداد القوات المسلحة للحرب أو إعداد مسرح العمليات للحرب لما يتطلبه ذلك من علم ودراسة وجهد ، وانتهت إلى موضوعات أخرى تؤكد بها سيطرتها على القوات المسلحة مثل تعيين الضباط وترقياتهم وعلاجهم واحالتهم إلى المعاش ، وكذا موضوعات الأمن والتوجيه المعنوى .

وصدرت التشريعات التى وزعت السيطرة والسلطات بين المشير عامر والوزير شمس بدران ، وبالتالى تفتتت أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة الأمر الذى أثر تأثيراً سلبياً على كفاءة القوات المسلحة .

فالقيادة العامة كانت مسئولة عن تدريب القوات وتخطيط وإدارة العمليات ، بينما وزارة الحربية مسئولة عن شئون الضباط بما فى ذلك من ترقية وتعيين القادة الذين سيقومون بالتدريب وتنفيذ هذه الخطط . كما كانت وزارة الحربية تشرف على الاستطلاع الذى يعتبر حجر الزاوية لهذه الخطط التى يتوقف نجاحها أو فشلها على مدى ودقة ما توفره وزارة الحربية من معلومات .

وانفردت وزارة الحربية بمسئولية التوجيه والتدريب المعنوى فى القوات المسلحة ، بينما ظلت القيادة العامة مسئولة عن التدريب القتالى للقوات ، برغم ارتباط نوعى التدريب القتالى والمعنوى ببعضهما ارتباطا وثيقاً للوصول إلى النجاح .

ثم جاءت اعتبارات الأمن التى استغلتها وزارة الحربية فى غير مفهومها الصحيح لتقف عائقاً منيعاً فى وجه القيادة العامة لتدريب وإعداد القوات المسلحة للحرب . فقد كانت القوات تجد نفسها أمام جهازين يصدران إليها التعليمات لتنفيذ مهام متعارضة ، وكان طبيعيا أن تنال موضوعات الأمن الاهتمام الأكبر لدى القوات . ويمكن القول إن أمن القوات المسلحة كان الموضوع الأول الذى يشغل بال المشير عامر ووزير الحربية شمس بدران .

وبعد المشير عامر عن مسئولياته الرئيسية فى تدريب القوات والتخطيط للعمليات وهى أمور تحتاج إلى تفكير عسكرى سليم وجهد كبير لمزاولة هذه المسئوليات ووضعها

موضع التنفيذ ، إلا أن المشير عامر لم يكن متفرغاً لها ولم يوجه لها الاهتمام الواجب حتى جاءت أزمة مايو وحرب يونيو التى أثبتت أنه لم يكن على علم بقدرة وكفاءة قواته وليس ملماً بكفاءة وقدرة عدوه . أما شمس بدران وزير الحربية فلم يكن له دور يمكن أن يؤديه خلال الأزمة أو الحرب .

والنتيجة النهائية لأسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة – قبل حرب يونيو – أن القوات المسلحة دخلت الحرب دون إستراتيجية عسكرية ، ودون وجود تخطيط سليم للعمليات وفشل فى إدارة العمليات أثناء الحرب .

كلمة حق :

ومع تطور أحداث هذه الحرب منذ بداية الأزمة حتى انتهاء العمليات العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ ، يمكن الوقوف بسهولة على أسباب الهزيمة سياسيا وعسكريا . وقد اكتفيت هنا بالتركيز على سببين رئيسيين فقط لابراز أهميتهما عسى أن نأخذ منهما الدرس والعبرة ، حتى تكون شئون الدفاع عن الدولة وأسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة موضع التخطيط السليم والتنفيذ الدقيق دائماً .

وللحقيقة فإنه فى ظل الظروف الصعبة التى وضعت فيها القوات المسلحة فى هذه الحرب ، يمكن القول إن الهزيمة كانت المحصلة الطبيعية للاخطاء السياسية والعسكرية التى وقعت خلال السنوات العشر السابقة لها .

ففى عام ١٩٥٧ – بعد العدوان الثلاثى على مصر مباشرة – كان من الضرورى دراسة هذه الحرب للخروج منها بالدروس المستفادة ، إلا أن ذلك لم يتم بالاهتمام الواجب . وهنا لا بد من التنويه بأنه لم يكتمل إصدار المرجع التاريخى عن عمليات ١٩٥٦ إلا فى عام ١٩٦٩ أى بعد مرور ١٣ عاماً . وقد أثبتت هذه الحرب عدم كفاءة عبد الحكيم عامر لإدارة العمليات الحربية ، وكان الوضع الطبيعى أن توكل قيادة القوات المسلحة إلى « قائد عسكرى محترف » وليس إلى قائد سياسى يقود القوات بأساليب الأمن ، إلا أن ذلك لم يتم بل ترقى فى العام التالى – ١٩٥٨ – إلى رتبة المشير . كما كان يجب إعادة النظر فى القيادات العسكرية فى ذلك الوقت لتعيين القادة الأكفاء ، حيث لم يكن من المقبول أن يبقى الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية فى منصبه بعد تدمير قواتنا الجوية فى حرب العدوان الثلاثى ١٩٥٦

حتى يتكرر تدميرها على الأرض مرة أخرى عام ١٩٦٧ تحت قيادته . وهذا خطأ ينسب إلى الرئيس عبد الناصر صاحب الحق والسلطة في التغيير .

وبعد انفصال سوريا ومصر ، وكان المشير عامر هو المسئول عن الأخطاء العسكرية في عهد الوحدة حتى تم الانقلاب العسكرى فى سوريا أثناء وجوده فى دمشق وبمعاونة واشتراك مدير مكتبه وهو سورى الجنسية ، فقد حانت الفرصة أمام الرئيس عبد الناصر لابعاد المشير عامر عن قيادة القوات المسلحة وتعيين من يحل محله من « القادة العسكريين المحترفين الاكفاء » . وحدث بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر صراع كبير على السلطة ظل باقيا حتى حرب يونيو ، وبرغم ذلك لم يتخذ عبد الناصر هذه الخطوة إلى أن حدثت هزيمة يونيو .

وكما تساءل الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة عن مسئولية المشير عامر ، فى شهادته أمام لجنة التاريخ:

● أين مسئولية المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى المسيطر على القمة فى القوات المسلحة أمام رئيس الجمهورية القائد الأعلى ؟

الاجابة : لا توجد أية مسئولية

● أين مسئولية عبد الحكيم عامر أمام السلطة التشريعية (مجلس الأمة حينئذ) ؟

الاجابة : لا توجد أية مسئولية " .

ثم يقول الفريق أول فوزى :

" إذن لا أحد فى الدولة يستطيع أن يسائل عبد الحكيم عامر ... رئيس الجمهورية لا يسائله والسلطة التشريعية لا تستطيع أن تدعوه إلى أن يجلس على المقعد التنفيذى فى مجلس الأمة ، وتوجه له سؤالاً أو استجواباً ، وهذا طبعاً لم يحدث أبداً ... هكذا تركزت المسئولية عن القيادة والسيطرة فى القوات المسلحة فى فرد غير مسئول أمام أحد " .

أما شمس بدران وزير الحربية ، فقد لعب دوراً بارزاً فى حركة الضباط الأحرار أدى إلى تعيينه مديراً لمكتب المشير عامر ، وأصبح من أقرب المقربين إليه ، وأصبحت سلطاته واسعة فى القوات المسلحة . ولم تكن ثقافته العسكرية أو خدمته الميدانية تساعدانه على

التدخل فى الشئون الفنية للقوات المسلحة وما يتعلق بها من تدريب القوات وإعدادها للقتال أو وضع خطط الحرب ، حيث لم يحضر دورة دراسية واحدة بعد الثورة ليزيد من معلوماته العسكرية التى ظلت واقفة عند الحد الذى كانت عليه منذ يوليو ١٩٥٢ وهو برتبة النقيب .

وكان الفريق أول محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة هو الرجل الثالث فى سلسلة القيادة العسكرية بعد المشير عامر وشمس بدران . ففى شهادته أمام لجنة التاريخ – وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ – سجّل الكثير من الحقائق التى أدت من وجهة نظره إلى الهزيمة . قال فى بعض أجزاء من الشهادة :

- أقرر أن قادة القوات المسلحة – وأنا منهم كرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة – كانوا بعيدين كل البعد عن الأمور السياسية التى لها علاقة بتحديد الاستراتيجية العسكرية للقوات المسلحة . وسبب هذا البعد الكامل هو « قمة الحكم السياسى والعسكرى » وهذا أدى إلى وجود ابتعاد فكرى بين القيادة السياسية والعسكرية وبين القوات المسلحة كجهاز من أجهزة الدولة .
- بعد الانفصال عن سوريا فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ ... نشأ صراع كبير . لقد حمّل الرئيس جمال عبد الناصر مسئولية الانفصال الأدبية والعسكرية للمشير عبد الحكيم عامر ، وحصل لوم أدبى ، ولم يظهر هذا الموضوع على السطح ، ولم يكن معروفاً . ومن هنا نشأت عقدة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر ...
- قرارات مجلس الدفاع الوطنى برئاسة رئيس الجمهورية كانت حبراً على ورق ، مع أنه الجهاز الوحيد المسئول دستورياً عن إصدار قرارات شئون الدفاع عن الدولة .. الجهاز التالى لمجلس الدفاع الوطنى وهو وزارة الحربية على قمته المشير عبد الحكيم عامر وزير الحربية ... لم ينشىء عبد الحكيم عامر جهازاً يعمل معه لكى يتابع وينفذ القرارات الصادرة عن مجلس الدفاع الوطنى ، ولم تصدر أى وثيقة تقرر أى شكل تنظيمى للقيادة العامة للقوات المسلحة . أصبح العمل كله عمل فرد واحد .
- انفصل المشير عامر بالقوات المسلحة ، وأخذ كل سلطاتها دون أن يكون لديه على قمة الدولة جهاز مسئول عن التخطيط والمتابعة لشئون الدفاع عن الدولة ، ولذلك لم توضع استراتيجية عليا أو سياسية للدولة .

- دخول القوات المسلحة فى الاصلاح الزراعى والاسكان والنقل الداخلى وأعمال مباحث أمن الدولة والسد العالى وأشياء أخرى كثيرة ، وكان للقوات المسلحة مندوبون فى هذه الجهات يمثلون القمة أى يمثلون المشير وشمس ... ويهمنى فى هذه النقطة من الناحية التاريخية القول إن انتشار سلطة القوات المسلحة فى مختلف نشاطات الدولة أخرج القوات المسلحة أو قلل اهتمامها بمسئوليتها الأساسية وهى إعداد القوات المسلحة للقتال .

- إذا قلنا إن الشخصين المسئولين فى الدولة سياسيا وعسكريا وهما الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر متفقان عاطفيا ووطنيا على تحقيق أهداف الثورة ، فإننا نقول إن الاثنين كانا متصارعين على قيادة القوات المسلحة صاحبة الثورة وأداة التغيير فى الدولة فى ذلك الوقت .

- لا تضامن عربى فى الناحية السياسية ، وبالتالى لا تحديد لهدف بالنسبة للعدو ... لو حصل لقاء فكرى بين دولتين إثنتين فقط فلم يكن ينتهى الأمر إلى توحيد ، بل كان ينتهى إلى اتفاقية ثنائية كما حدث بين مصر وسوريا ، ومصر والعراق ، ومصر والأردن ، ومصر واليمن . كلمة الاتفاقية الثنائية لم تكن تأخذ قوتها فى الوصول إلى شعار الأمة العربية وهو الوحدة . كانت تقف عند كلمة تنسيق . وهنا أقول إن « تنسيق + لا ثقة = صفراً » .

والتطبيق العملى لهذا أنه فى عام ١٩٦٦ وقعت « اتفاقية دفاع مشترك » مع سوريا ، والثقة بين القوات المسلحة فى مصر والقوات المسلحة فى سوريا معدومة ... وبالرغم من ذلك حصلت الاتفاقية ، وهى من وجهة نظرى لم تكن اتفاقية عسكرية ، بل سياسية عاطفية أكثر منها سياسية ... لم تكن هناك ثقة متبادلة بين الطرفين ، ولم تكن هناك قيادة موحدة لها سلطة على الاثنين . كل واحد منهما يتصرف مستقلاً عن الآخر ، لأنه لا يثق به .

- إعداد الدولة للحرب من مسئولية واختصاص مجلس الدفاع الوطنى الذى يرأسه رئيس الجمهورية دستورياً ، وهذا لم يكن موجوداً . والجهاز الآخر الذى أشرت إليه بعد وزير الدفاع بالاضافة إلى مجلس أعلى يرأسه الوزير عبارة عن مجلس جماعى يشرف وينفذ ويتابع قرارات مجلس الدفاع الوطنى ، وهذا لم يكن موجوداً أيضاً .

الاتفاق غير موجود بالنسبة لاعداد الدولة للحرب .. فكيف نتكلم بعد ذلك عن اعداد الدولة للحرب ، إذا كان الجهازان المسئولان فى أى دولة ليسا موجودين عندنا ؟

فإذا كان أهم أساس دستورى وشرعى وتنظيمى لإعداد الدولة للحرب ، أى لصراع مسلح مع أى دولة أخرى غير موجود ، فكيف تجرؤ قيادة هذه الدولة على أن تبدأ وتهدد أو حتى تتظاهر بالقيام بأعمال عدوانية ضد دولة أخرى ؟

□ □ □

ودون الاسترسال فى شرح الظروف الصعبة التى مرت بها القوات المسلحة خلال السنوات العشر السابقة لحرب يونيو ، فإن وثائق التاريخ ستوضح أوجه القصور التى عانت منها القوات المسلحة طويلاً قبل هذه الحرب ، ومنها تتحدد المسئولية التاريخية عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ سياسياً وعسكرياً .

والحقيقة أن الرئيس جمال عبد الناصر ، كان من أكثر الذين تحملوا مرارة وقسوة تلك الأيام العصيبة ، لادراكه أنه سواء كان الخطأ عسكرياً أو سياسياً ، فإنه يتحمل وحده فى النهاية المسئولية التاريخية عن الهزيمة .

ولم أجد أفضل من كلمة حق قالها الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ – أثناء حرب أكتوبر – فى مجلس الشعب جاء فيها :

" لم يكن يخامرنى شك فى أن هذه القوات المسلحة كانت من ضحايا نكسة ١٩٦٧ ، ولم تكن أبدا من أسبابها . إن هذه القوات لم تعط الفرصة لتحارب دفاعاً عن الوطن وعن شرفه وعن ترابه ، ولم يهزمها عدوها ، ولكن قهرتها الظروف التى لم تعطها الفرصة لتقاتل " .